أهداف و غايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة في خطة 2030

وزير مفوض ندى العجيزي
مدير أدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

تقاطع الهجرة مع الركائز الخمس لأهداف أجندة 2030

يوجد اتساق كبير بين قضية "الهجرة" وخطة أهداف التنمية المستدامة 2030، فقد حددت الأجندة "الهجرة" باعتبارها عاملا رئيسا في التنمية، فقد تعهدت جميع الحكومات، بضمان "عدم إهمال احد"، مؤكدة الحاجة إلى إدماج النازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة في الجهود الرامية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الناس

تأمين الحماية والكرامة والحقوق لكل الناس ومن ضمنهم المهاجرين أساس لتحقيق التنمية المستدامة

السلام

يشكل السلم أو انعدامه أحد أبرز دوافع الهجرة

الازدهار

تشكل ألوضاع الاقتصادية دافعاً رئيسيا للهجرة، وتلعب الهجرة دوراً رئيسي في التنمية والازدهار

الكوكب

تتأثر أنماط الهجرة بالعوامل الطبيعية وتؤثر الهجرة بدورها على البيئة والموارد الطبيعية

الشراكة

الشراكات على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني أساس لحوكمة الهجرة ولتحقيق التنمية المستدامة

المقاصد المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالهجرة

تبنت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 دعوة لحماية الحقوق العمالية للمهاجرين، ومكافحة شبكات الإتجار في البشر، وتعزيز الهجرة وحرية الانتقال بصورة مقننة وبالطبع هناك ارتباط وتداخلات بين الهجرة وخطة التنمية المستدامة 2030، فالخطة تركز على عدد من المقاصد المحددة:

- تسليط الضوء على تأثير الأزمات الإنسانية والنزوح القسري للأشخاص على التقدم في مجال التنمية
- تمكين الفئات الضعيفة، بما في ذلك المهاجرون
- تدعو إلى إمكانية الوصول من جانب جميع هذه الفئات من الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون، إلى فرص التعلم والصحة
- تعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة
- تلتزم بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال
- تدعو إلى حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال، بمن في ذلك العمال المهاجرون، لا سيما النساء
- تشجع على تيسير الهجرة والتنقل بشكل منظم وآمن ومنظم ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل جيد
- تعزز دعم بناء القدرات للدول النامية، بما في ذلك الدول الأقل نمواً

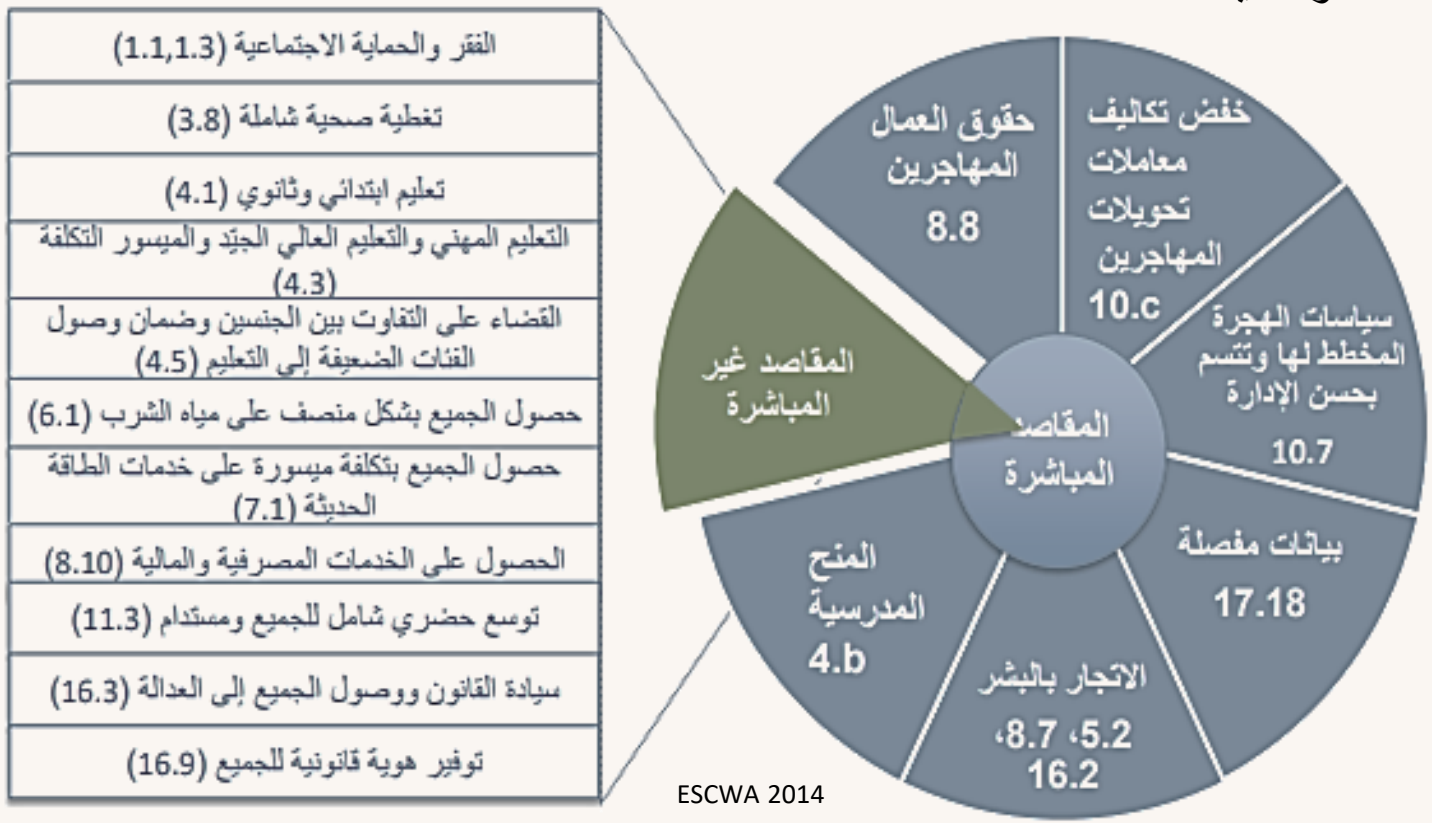

الهجرة تحدياً كبيراً وفرصاً متنوعة في عالمنا اليوم

بسبب الهجرة ارتقت اقتصادات وبسببها سقطت حكومات، وامامها يواجه صناع القرار خياراً بين جعل الهجرة معيناً على زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية ومكافحة الفقر، وبين جعلها مصدراً للتوتر وهدر الفرص.

- ينظر إلى الهجرة على نحو متزايد باعتبارها من العوامل المساهمة في التنمية. حيث يقدم المهاجرون مساهمات مهمة في الازدهار الاقتصادي لدولهم المضيفة، وفى التدفق المالي والتكنولوجي والاجتماعي ورأس المال الإنساني عندما يعودون إلى دولهم الأصلية مما يساعد على تقليل الفقر ويحفز التنمية الاقتصادية هناك أيضا.
- كما تمثل التحويلات – وهي الأموال المرسلة من المهاجرين إلى عائلاتهم في دولهم الأصلية – مصدرا كبيرا لرأس المال للدول النامية. وتوفر التحويلات الغذاء والتعليم للأطفال وتحسن بشكل عام مستويات المعيشة للأحباء الذين تركوهم وراءهم. وتزداد أهمية هذه التحويلات المالية. كما يمثل المهاجرون قنوات مهمة لنقل "التحويلات الاجتماعية" بما في ذلك الأفكار والمنتجات والمعلومات والتكنولوجيا الجديدة.
- ويتطلب تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بذل جهود جماعية لتحسين إدارة الهجرة والتصدي للتحديات التي يواجهها المهاجرون، لتحقيق التنقل الأنساني واغتنام الفرص التي يتيحها.

ووفقا للتقرير السنوي الذي اصدره البنك الدولي في ابريل 2023 عن التنمية في العالم

«المهاجرون واللاجئون والمجتمعات»،

- أرقام المهاجرين الذين يعيشون خارج دولهم التي يحملون جنسيتها، تقدر بحوالي 184 مليون إنسان بما يعادل 2.3 في المائة من سكان العالم،
- يتضمن هذا الرقم 37 مليوناً من اللاجئين.
- ويستقر 43 في المائة من المهاجرين في دول نامية منخفضة ومتوسطة الدخل.

وتزداد ظاهرة الهجرة تعقيداً مع تغيرات المناخ والصراعات الجيوسياسية المتزايدة، لتصبح دولاً كثيرة مصدرة ومستقبلة للمهاجرين في الوقت ذاته، بغض النظر عن مستوى الدخول فيها.

التقرير الإقليمي
تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية تطورات عميقة وتصاعداً حاداً في النزاعات خلال العقد الماضي بصورة غير مسبوقة مما ألحق الضرر بالمنطقة، وقد أدى الأثر التراكمي لهذه الزيادة إلى وقوع خسائر في الأرواح، وتدمير الممتلكات والبنى التحتية، ونزوح السكان، وتفاقم اوجه عدم المساواة وانتشار العنف. وهذه العوامل تقوّض الأمن الأنساني والمكاسب الإنمائية المستدامة، وتضاعف في الوقت من الهشاشة المتعددة الأبعاد.

وبما ان الأمانة العامة تولي اهتماما خاصا بالترابط بين قضايا السلم والأمن والتنمية والمساعدات الإنسانية، وتؤمن بالترابط الوثيق بين إرساء السلام وتحقيق التنمية، فلا تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. وتلتزم بدعم جهود الأمن والاستقرار والتعافي، وتسعى لإعادة بث الأمل في المستقبل لدى الشعوب العربية والارتقاء بمستويات المعيشة للمواطنين. كما تعمل على تطوير ودعم طرق جديدة ومبتكرة قادرة على تجاوز ما أنتجته النزاعات من تحديات تضاف إلى التحديات القائمة.

قامت الأمانة العامة بإطلاق تقرير أقليمي في سبتمبر 2021 حول

"تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات"

من خلال لجنة برئاسة السيد السفير حسام زكي الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية وأعد التقرير بشراكة كاملة من كل ذوي العلاقة؛ إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن الإنساني (UNTFHS) وبتعاون وثيق من فريق عمل إقليمي ضم شركاء من وكالات الأمم المتحدة وغير الأممية.

وقد استكملت بيانات ومعلومات هامة تضمنها التقرير من خلال المشاورات الإلكترونية مع واضعي السياسات والإدارات الحكومية، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين ومجموعات وطنية من ذوي العلاقة شملت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات عديدة من ذوي الصلة الآخرين.

الأطار الأستراتيجي للعمل من واقع مخرجات التقرير ونتائجه الرئيسية

1. **مفهوم الترابط في خطة 2030:** تدعو خطة 2030 إلى التنفيذ المتكامل، الذي يعترف بأن **التنمية والسلام والمساعدات الأنسانية** مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ويقدم منهج الأمن الأنساني خطة عمل شاملة يمكن للدول أن تترجمها إلى سياسات وطنية لتحقق تحسينات ملموسة في حياة الناس. وهو ما يوفر توجيها واسعا لوضع السياسات من خلال إنشاء وسائل التنفيذ وآليات المتابعة والمراجعة.

2. **معالجة مواطن الضعف وانهاء الاستبعاد يشكلان أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة من النزاعات:** تهدف خطة 2030 إلى الحد من نقاط الضعف وتعزيز التطلعات على المدى الطويل. ويتمثل المدخل الاستراتيجي في تحديد الأولويات المشتركة في البيئات المتأثرة بالنزاعات، وفي معالجة مواطن الضعف لدى السكان وسبل العلاج اللازمة للتغلب على هذه التحديات. وينبغي لذوي الصلة والعلاقة أن ينظروا في إشراك "الفئات الضعيفة والمهمشة" من السكان و"إدماج النازحين داخليا" في تخطيط أهداف التنمية المستدامة وبرمجتها وسياساتها.

3. **ينبغي أن يسعى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاتباع نهج ذو سياق عالمي:** بما أن التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات متعددة الأوجه، مع التسليم بأنه لا توجد رؤية ومنهج واحد يناسب الجميع في التصدي للتحديات والمخاطر التي تهدد الظروف الإنسانية، لتباين الاختلافات والتحديات فيما يتعلق بمشاركة الجهات الفاعلة وقدرات الشعوب والحكومات المعنية.

4. **اعتماد رؤية مشتركة لتحقيق نتائج جماعية:** يشكل منهج ترابط رؤى كل ذوي الصلة المتعددين أمر بالغ الأهمية. مع ضرورة التعاون بين الجهود الإنسانية والإنمائية لبناء رؤية مشتركة من أجل تحقيق نتائج جماعية. وتستند طريقة عملها إلى الميزة النسبية للجهات الفاعلة. والقضاء على "الصوامع" وبناء جسر بين المساعدة القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل.

5. **التغلب على تحديات نقص البيانات أمر أساسي لفهم التقدم المحرز في مجال أهداف التنمية المستدامة**

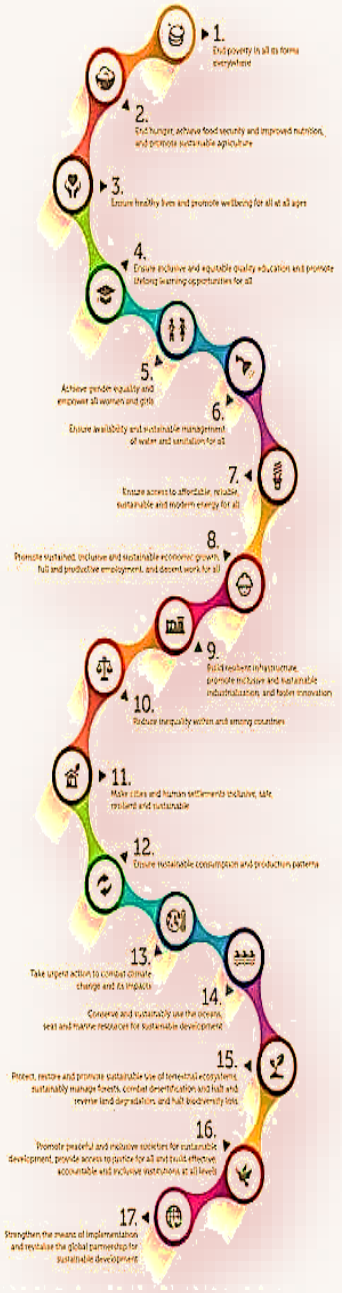

انشاء لجنة فرعية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية

رحبت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، في أجتماعها العاشر (16/12/2021)، بتوصيات التقرير ووافقت على إنشاء لجنة فرعية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، مع التأكيد على

1. الالتزام بتنفيذ توصيات تقرير "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية.
2. تصميم برنامج تدريبي لبناء القدرات للمؤسسات العامة في الموضوعات ذات الاهمية خاصة فيما يتعلق بإدماج النهج ثلاثي الابعاد، والحوكمة، وبما يحقق ادماج اهداف التنمية المستدامة في رسم السياسات والخطط التنموية.
3. ادماج متطلبات النازحين خاصة النازحين داخليا والتأكيد على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

جاري الان مع بعض المؤسسات التمويلية والتنموية التعاون في اعداد وتمويل عدد من المشروعات المقترحة من قبل اللجنة، بهدف دعم جهود الدول العربية المتأثرة بالنزاعات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

ومن بين ذلك المشروع المتعلق بإدماج النهج ثلاثي الابعاد في تحديد اولويات كل دولة والتعاون في رسم السياسات والخطط التنموية، هذا ويتم إعداد المشروع بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن الأنساني

شكرا

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
جامعة االدول العربية
SDIC-LAS
Sdic.dept@las.int